

أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
(حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار – دراسة قياسية لفترة 2002/2019 –)

The impact of the support and escort bodies on the employment of small enterprises and Medium in Algeria (Status of the National Agency for Investment Development - an econometric Study for the period 2002/2019 -)

يوسف عبد الكريم¹ ، بلال بوجمعة²

¹ طالب دكتوراه ، جامعة أحمد دراية ادرار ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي ،

you.abdelkrim@univ-adrar.edu.dz

² استاذ التعليم العالي ، جامعة أحمد دراية ادرار ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي ،

bou.bellal@univ-adrar.edu.dz ،

تاريخ النشر: 10 فبراير 2022

تاريخ القبول: 02 فيفري 2022

تاريخ الاستلام: 20 ماي 2021

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الاثر والدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بشكل قياسي للفترة الممتدة بين (2002-2019) ، وهذا عن طريق الدعم المالي الاستثماري المقدم من قبل هذه الوكالة ، إذ تم بناء نموذج يفسر لنا هذا الاثر حيث أشارت نتائجه إلى وجود علاقة طردية بين مساهمة هذه الوكالة في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم المالي الاستثماري الذي يعد مرتفع التكلفة ، وعلى إثر هذه النتائج تم تقديم جملة من الاقتراحات التي تعمل على تعزيز هذا الدور من جهة وخفض هذه التكلفة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التشغيل ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الدعم المالي الاستثماري ، نموذج الانحدار البسيط.

تصنيف JEL: C20, E24, G2

Abstract:

This paper highlights the impact and role of the National Agency for Investment Development (NAID) in the operation of SMEs in Algeria between 2002 and 2019, through its investment financial support, where a standard model has been built to explain this role, the results of which indicate that there is a presence A positive relationship between the Agency's contribution to the operation of SMEs and the cost-effective investment financial support, in the light of these results, some proposals have been made to enhance this role on the one hand and reduce this cost on the other.

Keys words: Employment, SMEs, National Agency for Investment Development, financial and investment support, simple regression model.

JEL classification codes: C20, E24, G2

المؤلف المرسل : يوسف عبد الكريم ، الإيميل : you.abdelkrim@univ-adrar.edu.dz

عنوان المقال : أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

تمهيد :

في ظل التغيرات التي شهدها العالم أصبح التغيير على مستوى الفكر الاقتصادي نتيجة حتمية ومغايرة للفكر القديم الذي كان يؤمن بضرورة خلق مشاريع كبرى و مؤسسات ضخمة من أجل التطور إذ تحولت هذه النظرة إلى رؤية مغايرة مفادها أن الارتقاء يكمن في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي باتت تعرف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الذي يلعب دور الوسيط في التخفيف من حدة البطالة وهذا عن طريق خلق مناصب شغل جديدة و هو الامر الذي تسعى وتتم به كل دول العالم ،كون أنه يعد عاملا أساسيا لخلق الاستقرار على المستوى الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء .

والجزائر كغيرها من الدول سعت هي الاخرى في الماضي قدما نحوى هذا التغيير وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات اقتصادية وتنموية والتي مست بشكل كبير هيئات الدعم والمرافقة ويظهر هذا جليا من خلال إصدارها لعدة مراسيم و تنظيمات تتضمن استحداث وإنشاء لهذه الهيئات التي تعمل على توفير الخدمات وتيسيرها وكذا تقديم الدعم المالي والتحفيزات والمرافقة اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين النشطين في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذه الاخيرة التي يرجا منها رفع قدرتها على المساهمة في زيادة الطاقة الانتاجية و استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة و بتالي رفع مستوى التشغيل بهذا القطاع ،ومن بين أهم هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" التي تطمح الجزائر من خلالها إلى الارتقاء بالاستثمار و إشراكها في عملية التشغيل بذات القطاع من خلال تقديمها لدعم المالي للمستثمرين المحليين و الاجانب في شكل قروض إضافية إلى التحفيزات الجبائية لهم .

1- منهجية الدراسة :

1-1- إشكالية الدراسة :

من خلال الطرح السابق يتضح أن الجزائر تسعى للوصول إلى رفع مستوى التشغيل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فمن بين الاغراض التي تم من أجلها إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" هو استحداث مناصب شغل جديدة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة بذات القطاع ،وعلى هذا الاساس تم طرح إشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" في تشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر خلال

الفترة (2002 – 2019) ؟

1-2- فرضيات الدراسة :

تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخلق مناصب شغل جديدة عن طريق الدعم المالي لها .

1-3- أهمية الدراسة :

يحتل موضوع التشغيل بصفة عامة باهتمام كبير من قبل الباحثين و المصممين للسياسات الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى كل دول العالم ،ويصل هذا الاهتمام إلى حدوده القصوى إذا إقترنا بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا الدور الذي يلعبه في الارتقاء بالاقتصاد من جهة و تحقيق الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى.

1-4- اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة على الاشكالية السابقة ،ولرفع اللبس عن مختلف المتغيرات المحددة لها ارتأينا أن نتطرق إلى الموضوع من خلال النقاط التالية :

- تطور ومساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بالجزائر (مفهوم التشغيل وسياسة التشغيل ، تعريفها ، تطور عددها ،تطور التشغيل بها).
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" (النشأة وتعريف ، مهام الوكالة ،تطور الدعم المالي الاستثماري ومناصب الشغل المستحدثة من قبلها).
- إيجاد العلاقة بين الثنائية (الدعم المالي الاستثماري المقدم عن طريق الوكالة ،المناصب المستحدثة من قبلها للتشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) وهذا لإدراك مدى تأثير الاول في الثاني.

5-1- منهج الدراسة :

من أجل معالجة إشكالية البحث و محاولة اختبار الفرضية السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لا سيما في الجانب النظري لأنه المناسب لتقرير الحقائق و فهم عناصر الدراسة بينما تم الاعتماد على المنهج الكمي فيما يخص الجانب التطبيقي وهذا عن طريق الادوات القياسية لتحديد العلاقة القائمة بين الدعم المالي المقدم من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من جهة ومساهمة هذه الاخيرة في التشغيل من جهة أخرى على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر للفترة (2002 – 2019) .

6-1- الدراسات السابقة :

- يمكن تحديد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا أو احد جوانبه على سبيل الإيجاز فيما يلي :
- دراسة (Biru Ashenafi, 2014) عالجت أثر الدعم على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإثيوبيا وأظهرت نتيجة هذه الدراسة أن هذه المؤسسات تولد المزيد من فرص العمل والسبب هو سياسة الدعم الحكومي والتشجيع لها إلا أن هذا السبب يعد هو الآخر سببا من أسباب عزوفها عن النمو و التطور كون أنهم يفضلون البقاء صغارا للاستفادة من هذه الامتيازات و بتالي عدم كفاءة التشغيل و الاكتفاء بحد الكفاف.
- دراسة(عبد الحق و رزيق، 2018) وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة سياسة التحفيز الجبائي المقدمة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،حيث تم التوصل إلى أن احجام هذه المؤسسات عرفت نمو جوانب عديدة شملت الزيادة في مستوى الاستثمار بها وكذا زيادة مستوى التشغيل.
- دراسة(نسيب و خير الدين، 2019) حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2003 – 2018) و توصلت إلى كون أن نسبة مساهمة هذه المؤسسات و التي تتراوح بين 09% و 21% من إجمالي التشغيل طيلة فترة الدراسة تبقى ضعيفة و لا يعول عليها في القضاء على البطالة.
- دراسة(مُجد و هشام، 2016) والتي عالجت أثر التحفيز الجبائي المدعوم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على كل من الاستثمار والتشغيل في شكل مقارنة بين وكالتي البويرة وبمرداس حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها تفوق وكالة بمرداس على نظيرتها في عدد مناصب الشغل والمشاريع التي تم إنشائها ،إضافة إلى ذلك فإن قطاع السياحة هو الذي يساهم بشكل أكبر في التشغيل بها و يحتل المرتبة الثانية بالنسبة لنظيرتها.
- دراسة(مصطفى و إسماعيل، 2020) قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2018) وأظهرت هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمعنى أن

عنوان المقال: أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لديها مساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال استحداث مناصب شغل جديدة.

الشيء الملاحظ على هذه الدراسات السابقة أن أغلبها أشارت إلى زيادة مستوى التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا تلك التي تعرضت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث خلصت إلى أنها وراء هذه الزيادة.

2- الجوانب و الاسس النظرية لمتغيرات الدراسة :

في هذا الشطر من الدراسة سنتعرض إلى المتغيرات الرئيسية في موضوع بحثنا، وهذا عن طريق الغوص في واقع هذه المتغيرات من الناحية التشريعية وكذا من الناحية الاحصائية ثم القيام بتحليلها، إضافة إلى الوقوف على تمثيلها بيانيا بما يتماشى مع موضوع الدراسة طيلة الفترة (2002-2019) .

2-1- تطور و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بالجزائر:

من اجل الامام و الإدراك بهذا المتغير سنتعرض إلى العناصر التالية :

2-1-1- مفهوم التشغيل و سياسات التشغيل :

يرتبط مفهومه ارتباطا وثيقا بالعمل، فالتشغيل أو الاستخدام معنى واسعا ينطبق على عناصر الانتاج المختلفة الأخرى (الأرض، رأس المال، التنظيم) إلا أن التشغيل في نطاقه الضيق يشمل استخدام عنصر البشري في العملية الانتاجية عن طريق الجهد الفكري أو الجسدي خلال ساعات العمل التي تبذل لإنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية معينة (مفهوم سياسة التشغيل، 2015)، وعليه فإن التشغيل ما هو إلا كافة الجهود - سواء كانت ذهنية أو جسدية - التي يبذلها الانسان مقابل أجر معين.

ويرى المفكرون ان المعنى السابق لا بد أن يرتبط بمصطلح السياسة ليكتمل ويخرج عن مفهومه الضيق فيتشكل بما يعرف بسياسات التشغيل و التي تظفي عليه صيغة السعي لأجله، فالسياسة تعني مجموعة الاجراءات والتدابير التنظيمية المتخذة لأجل الوصول إلى الشيء الذي نسعى وراه .

و قد عرف كل من (J.Gautié&J.Barbier) سياسة التشغيل على أنها " تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق العمل لتصحيح أي اختلالات أو لتخفيف من الآثار المترتبة عليها"(يدروج و العايب، 2020، صفحة 114) .
و يعرفها المكتب الدولي للعمل على أنها " رؤية و إطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الاطراف أصحاب المصلحة و بالتالي فإنها تشير إلى مجموعة التدخلات المعتمدة لتحقيق الاهداف الكمية و النوعية المحددة لشغل في بلد معين "(عبد الرزاق، 2012، صفحة 191).

وبإسقاط ما سبق على موضوع الدراسة، فإن سياسات التشغيل في هذا الاطار ما هي إلا كافة التشريعات و القرارات و الاجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية و المتمثلة في دعم المالي و تقديم المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة بذات المؤسسات .

2-1-2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من منظور المشرع الجزائري:

حدد القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما المادة رقم 05 منه الاطار التعريفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :
تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسون (250) شخصا، بحيث لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية الذي ينص على أن كل مؤسسة لا يمتلك

رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخربلا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 17-02، 2017، صفحة 05).

إضافتا إلى ذلك فإن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صنف هذه الأخيرة حسب معيار الحجم بالاعتماد على كل من رقم الاعمال السنوي وعدد العمال وكذا الحصيلة السنوية لكل مؤسسة و الجدول الموالي يبين كيف تم التمييز بين أحجامها المختلفة بالتفصيل :

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور المشرع الجزائري

المعايير حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)
المؤسسة الصغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى مليار

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المواد رقم : 08 ، 09 ، 10 من القانون رقم 17-02 ، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

2-3- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مناصب الشغل الممنوحة بها للفترة (2002 – 2019) :

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال هذه الفترة نموا كبيرا و هذا من ناحية عدد هذه المؤسسات و كذا عدد العمالة المشتغلة بها ، ويرجع هذا التطور إلى الاستراتيجية المتخذة في هذا الشأن من قبل الدولة الجزائرية و التي ترمي إلى تطوير و تأهيل و مرافقة مؤسسات هذا القطاع عن طريق العديد من البرامج و وصلت إلى حد الشراكة الاجنبية ، حيث قامت الحكومة بإبرام اتفاقية مع الاتحاد الاوربي سميت بالتعاون الجزائري الاوربي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار إقامة منطقة التبادل الحر أورو متوسطي (الشيخ، 2019، صفحة 219) ، هذا وقد تم التمهيد التشريعي لضمان السيولة الحسنة لهذه البرامج بإصدار عدة قوانين و تنظيمات في هذا الصدد لا سيما القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 01-18، 2001، صفحة 02) و الذي فتح الباب امام المستثمرين و الراغبين في الاستثمار بهذا القطاع من خلال اتخاذ عدة تدابير لتسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات كالتخفيف من الاجراءات الادارية و كذا التحفيز الضريبي الممنوح لهم ، بالإضافة إلى تأسيس عدة هيئات من أجل تقديم الدعم المالي و الترقية ، حيث أدت هذه الخطوات إلى الزيادة في عدد هذه المؤسسات من جهة و زيادة مناصب الشغل بها من جهة أخرى لتحقيق أكبر نسبة تطور سنة 2008 و هذا ما يوضحه الجدول رقم 02 ، حيث تم حساب كل من تنمية العدد و نسبة تنمية العدد وفقا لما يلي :

$$* - \text{تنمية العدد في السنة } N = \text{العدد خلال السنة } N - \text{العدد خلال السنة } (N-1) ,$$

$$** - \text{نسبة تنمية العدد في السنة } N = (\text{تنمية العدد في السنة } N / \text{العدد خلال السنة } (N-1)) \times 100.$$

عنوان المقال: أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

الجدول 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل بها (2002-2019)

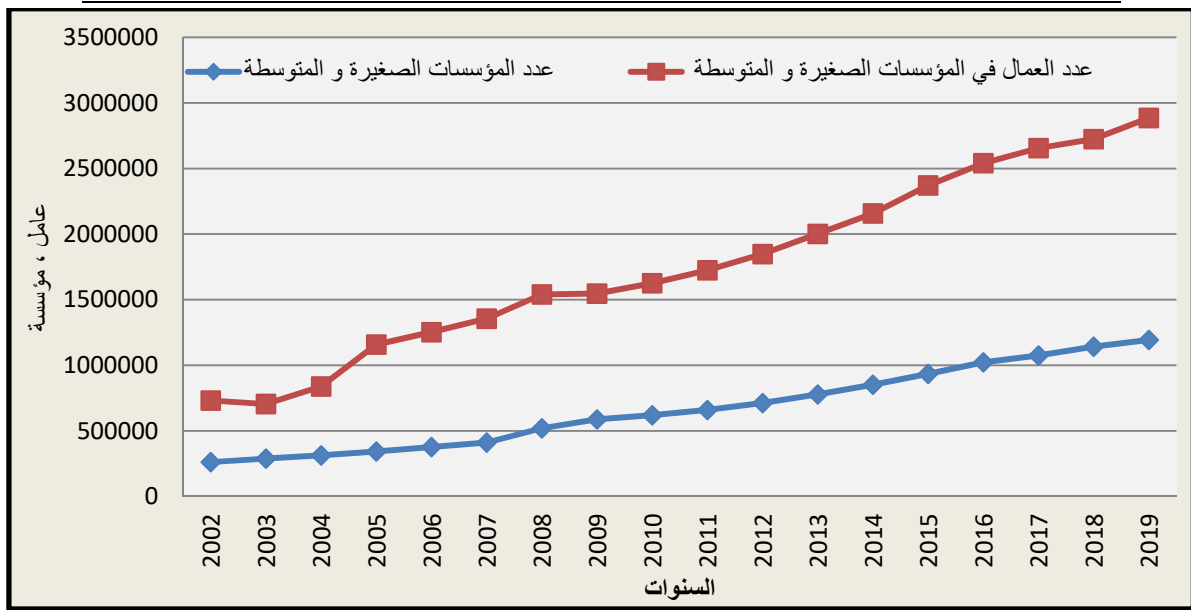
السنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تنمية العدد* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التنمية** للعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %	عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تنمية العدد* عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة تنمية العدد** عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %
2002	261863	/	/	731082	/	/
2003	288587	26724	10,21	705000	-26082	-3,57
2004	312959	24372	8,45	838504	133504	18,94
2005	342788	29829	9,53	1157856	319352	38,09
2006	376767	33979	9,91	1252707	94851	8,19
2007	410959	34192	9,08	1355399	102692	8,20
2008	519526	108567	26,42	1540209	184810	13,64
2009	587494	67968	13,08	1546584	6375	0,41
2010	619072	31578	5,38	1625686	79102	5,11
2011	659309	40237	6,50	1724197	98511	6,06
2012	711832	52523	7,97	1848117	123920	7,19
2013	777818	65986	9,27	2001892	153775	8,32
2014	852053	74235	9,54	2157232	155340	7,76
2015	934569	82516	9,68	2371020	213788	9,91
2016	1022621	88052	9,42	2540698	169678	7,16
2017	1074503	51882	5,07	2655470	114772	4,52
2018	1141863	67360	6,27	2724264	68794	2,59
2019	1193339	51476	4,51	2885651	161387	5,92

Source: Préparé par l'étudiant et basé sur Ministère de l'Industrie ، Bulletins d'information statistique de la PME N° : 04، 06، 08، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36 .Disponible sur le site Web suivant: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique> ، Dernière visite 24/11/2020 ، À 22:21.

والملاحظ من الجدول اعلاه ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى و هذا طيلة الفترة التي يغطيها هذا الجدول ، ليصل عددها في نهاية شهر ديسمبر لسنة 2019 إلى 1193339 مؤسسة ، حيث تقدر أكبر نسبة نمو شهدتها هذه المؤسسات بـ 26.42 % خلال سنة 2008 أي 108567 مؤسسة تم إنشائها ، وهذا راجع إلى إدماج تعداد المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة كالصيدلية والمخابر الطبية وكذا الأنشطة القانونية كالمكاتب الخاصة بالمحامين والموثقين في الاحصاء ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من السداسي الثاني لسنة المعنية (Ministère de l'Industrie, 2012, p. 08) ، والشأن نفسه يشهده عدد مناصب الشغل بذات المؤسسات حيث وصل إلى 2885651 منصب شغل خلال سنة 2019 ، وهذا بعدما كان يقدر بـ 731082 منصب شغل في سنة 2002 أي حوالي مليونين منصب جديد خلال مرور 17 سنة و هذا يدل على نتيجة الاجراءات السالفة الذكر التي اتبعتها الحكومة ، إلا أن هذا التطور يبقى بحد ذاته ضعيف مقارنة مع المدة الزمنية المستغرقة للوصول لهذا المستوى ، غير أن الامر الذي يلفت الانتباه هنا هو إذا ما تم مقارنة مناصب الشغل بعدد المؤسسات نجد أنه في المتوسط كل مؤسسة تشغل حوالي شخصين أو ثلاثة على الاكثر في سنة 2019 وهذا يعني أن جميع هذه المؤسسات حسب التصنيف المذكور في الجدول رقم: (1) هي مؤسسات صغيرة جدا ، وهذا

يقودنا إلى القول بأنه يوجد مؤسسات متوقفة عن العمل لم تصرح بهذا التوقف لدى الجهات والهيئات المعنية بالأمر فهي محسوبة ضمن المؤسسات التي في حالة نشاط، لأنه ليس من المعقول ولا من الواقع المشاهد عدم وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر، كما أنه لا يمكن التشكيك في الإحصائيات لأن مناصب الشغل يصرح بها كل من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) حسب ما استندت إليه نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الصغيرة جدا تشكل ما نسبته 97 % من إجمالي مؤسسات صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2019 (Ministère de l'Industrie, 2020, p. 08)، وهو التفسير الأقرب للخروج من المفارقة السابقة، ولي التوضيح أكثر فإن الشكل الموالي يبين تطور كل من عدد المؤسسات و مناصب الشغل المرتبطة بها .

الشكل رقم 01: منحى تطور كل من عدد المؤسسات و مناصب الشغل المرتبطة بها (2002-2019).



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

إن المنحنى أعلاه يعطي صورة واضحة لتزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وتزايد عدد مناصب العمل المرتبطة بها من جهة أخرى، فهما متناسبان تناسباً طردياً إلا أنه حسب الشكل يمكن القول أن عدد المؤسسات يتزايد بشكل حسابي وأما عدد مناصب الشغل يتزايد بشكل هندسي بمعنى أن الأول يمثل مجموع حدود متتالية حسابية والثاني يمثل مجموع حدود متتالية هندسية.

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

1-2-2- النشأة والتعريف :

قبل سنة 2001 لم يكن هناك ما يعرف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث كانت الدولة تدعم الاستثمار عن طريق وكالة ترقية ودعم الاستثمار التي تم إنشائها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار لا سيما المادة رقم 07 منه والتي نصت على إنشاءها لدى رئيس الحكومة، وأما المادة التي تليها فقد أشارت إلى أنها تكتسي الطابع الإداري في شكل شبك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار (المرسوم التشريعي رقم 93-12، 1993، الصفحات 04-05)، إلا أنه بعد سنة 2001 ثم استحداث هيئة

عنوان المقال: أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

حكومية لتحل محلها وتجمع بين مهامها و مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ،وهذا بمقتضى الامر رقم 01-03 المؤرخ في اول جمادى الثاني عام 1422 الموافق ل 20 اوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى أحكام المرسوم التشريعي المشار إليه أعلاه(الامر رقم 01-03 ، 2001، صفحة 09) ،هذا وقد نصت أحكام هذا الامر على إنشاء هذه الهيئة هي الاخرى لدى رئيس الحكومة باسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتعد مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،مقرها في الجزائر العاصمة ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي(الامر رقم 01-03 ، 2001، الصفحات 05-07) ،ولقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2013) و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يرأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛

2-2-2- مهام الوكالة (ANDI)

حسب ما ورد في الموقع الالكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن مهامها تحدد في كل مايلي :

تسجيل الاستثمارات، ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج، ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم ومراقبتهم، الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال، تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017)

2-2-3- تطور الدعم المالي الاستثماري بالوكالة و مناصب الشغل المرتبطة به للفترة (2002-2019):

إن الدعم المالي الاستثماري الممنوح من قبل الوكالة وكذا التسهيلات و التحفيزات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستحدثة يساهم بشكل كبير في النمو السريع للمشاريع المستثمر فيها من جهة و تزايد مناصب الشغل المستحدثة و المرتبطة بهذا النمو من جهة أخرى ،وهذا ما قدنا إليه الوقوف على الاحصائيات الخاصة بتطور عدد هذه المشاريع المدعومة و المبالغ المخصصة لها طيلة الفترة الممتدة بين (2002-2019) و الجدول التالي يوضح و يلخص بشكل قياسي لنسبة المثوية لأثر هذا الدعم على تطور المناصب المستحدثة و المتعلقة به إلى إجمالي التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الجدول رقم 03 : تطور الدعم المالي بالوكالة وأثره على التشغيل خلال الفترة (2002-2019)

السنة	عدد المشاريع المدعومة (المؤسسات)	المبالغ المالية الاستثمارية (الدعم المالي) الوحدة مليون دج	مساهمة الوكالة في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مساهمة التراكمية للوكالة في التشغيل (1)	إجمالي عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2)	نسبة مساهمة الوكالة في إجمالي التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة % $100 \times (1)/(2)$
2002	443	67839	24092	24092	731082	3,30
2003	1369	235944	20533	44625	705000	6,33
2004	767	200706	16446	61071	838504	7,28
2005	777	115639	17581	78652	1157856	6,79
2006	1990	319513	30463	109115	1252707	8,71
2007	4092	351165	51345	160460	1355399	11,84
2008	6375	670528	51812	212272	1540209	13,78
2009	7013	229017	30425	242697	1546584	15,69
2010	3670	122521	23462	266159	1625686	16,37
2011	3628	156729	24806	290965	1724197	16,88
2012	1880	77240	8150	299115	1848117	16,18
2013	8895	1716136	148943	448058	2001892	22,38
2014	9904	2192530	150959	599017	2157232	27,77
2015	7950	1473414	143330	742347	2371020	31,31
2016	7185	1839045	164414	906761	2540698	35,69
2017	5057	1905207	167618	1074379	2655470	40,46
2018	4124	1673943	143044	1217423	2724264	44,69
2019	3029	797138	77389	1294812	2885651	44,87

المصدر : من إعداد الطالب وهذا بالاعتماد على جدول توزيع المشاريع الاستثمارية حسب كل سنة للفترة (2002-2012) المتاح على

الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>، آخر زيارة

2020/12/05 على الساعة 10:38 ،أما الفترة (2013-2019) فقد تم الاعتماد على

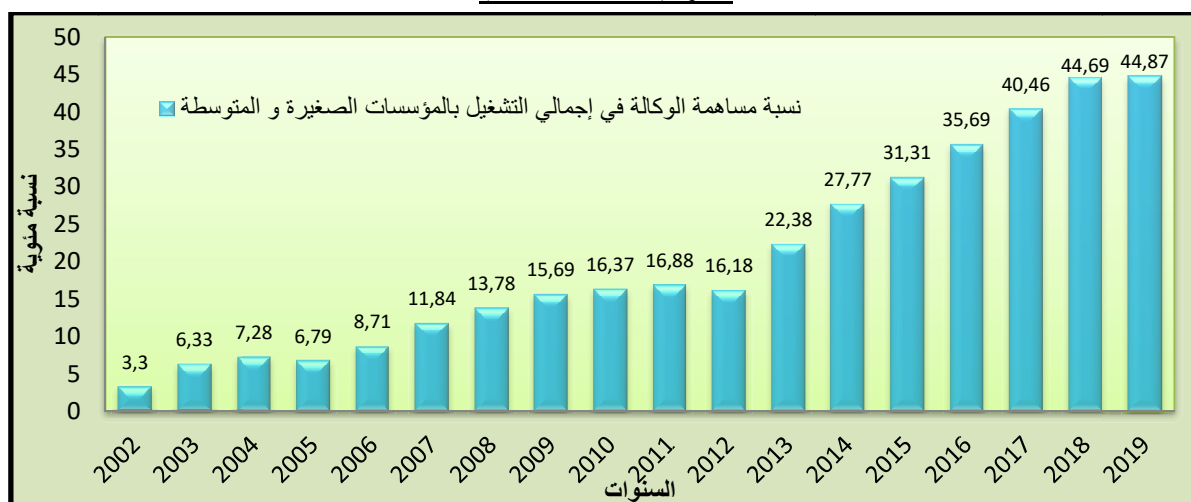
Ministère de l'Industrie ،Bulletins d'information statistique de la PME N° : 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36
Référence déjà mentionnée.

الملاحظ من الجدول السابق أن نسبة مساهمة الوكالة (ANDI) في إجمالي التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطور و تأخذ مسارا تصاعديا ،حيث وصلت إلى أكبر قيمة لها في سنة 2019 و التي تقدر بحوالي 45%، إلا أنه خلال هذا المسار عرفت انخفاضين طفيفين ،الاول في سنة 2005 والمقدر ب 0.50 % و الذي يرجع إلى انخفاض الدعم المالي الاستثماري بذات السنة ب 85067 مليون دينار جزائري مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا برغم من أن عدد المشاريع المدعومة تزايد من سنة 2004 إلى سنة 2005 ، الامر الذي يوحي بأن الدعم المالي الاستثماري له علاقة مباشرة بهذه النسبة أكثر من عدد المشاريع المدعومة ،أما الانخفاض الثاني شهدته سنة 2012 والمقدر ب 0.70 % و الذي يأخذ هو الآخر نفس التفسير السابق حيث انخفض كل من عدد المشاريع المدعومة و الدعم المالي الاستثماري وهذا ب 1748 مشروع و 79489 مليون دينار جزائري على التوالي مقارنة بسنة 2011 ،والشكل الموالي يعطي صورة واضحة عن تطور هذا المسار .

عنوان المقال: أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

الشكل رقم 02 : تطور نسبة مساهمة الوكالة ANDI في إجمالي التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للفترة (2019-2002)

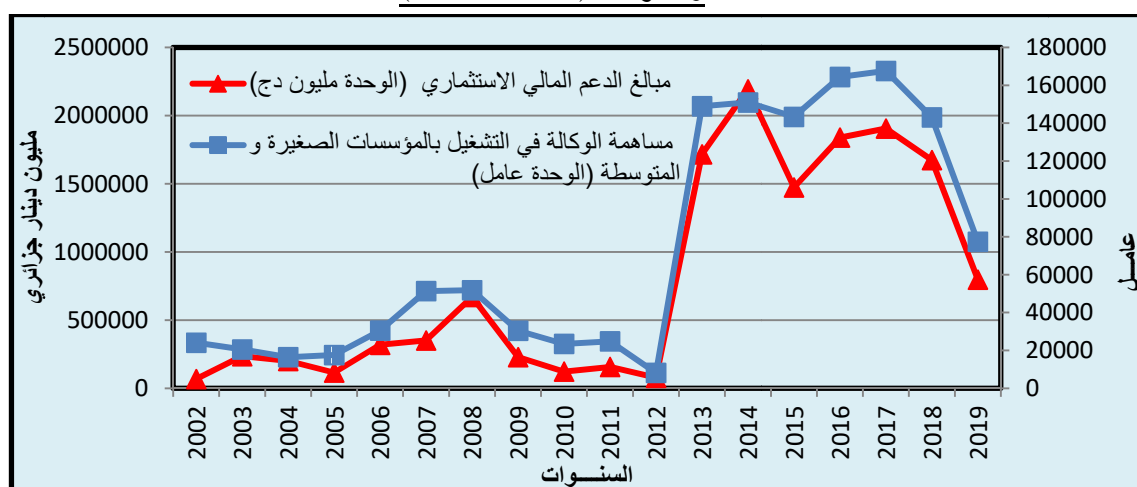


المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

وأما عن العلاقة القائمة بين الدعم المالي ومساهمة الوكالة في التشغيل فيمكن تمثيلها بالشكل الموالي:

الشكل رقم 03 : الدعم المالي الاستثماري للوكالة ANDI وعلاقته بالتشغيل في المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة (2019-2002)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

من خلال الشكل السابق يتضح بأن مساهمة الوكالة (ANDI) في التشغيل بالمؤسسات محل الدراسة مرتبطة ارتباطا وطيدا بالدعم المالي الاستثماري، إذ أي زيادة أو نقصان يشهدها هذا الأخير يقابلها في نفس الوقت ارتفاع أو انخفاض لهذه المساهمة طيلة فترة الدراسة وهو الأمر الذي يثمن دراسة و تحديد العلاقة القائمة بينهما بشكل قياسي وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الجانب القياسي لهذه الورقة البحثية .

3- الجوانب و الاسس القياسية لمتغيرات الدراسة:

كنتيجة لما تم عرضه سابقا سنقوم في هذا الشطر بتحديد العلاقة المشار إليها أنفا، وهذا عن طريق بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن مدى تأثير الدعم المالي الاستثماري في مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالتشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على المناصب المستحدثة من قبل هذه الوكالة .

3-1- بناء النموذج:

تهدف أساليب البحث في الاقتصاد القياسي أساساً إلى استخدام الاستدلال الإحصائي للربط بين النظرية الاقتصادية و القياسات الفعلية (جوجارات، 2015، صفحة 30)، ولربط بين هذين الآخرين لابد من بناء جسر الذي هو بمثابة النموذج، فالنموذج ببساطة هو فئة المعادلات الرياضية (جوجارات، 2015، صفحة 34) التي تشرح العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية (عطوة يوسف، 2002، صفحة 41) في صورة رقمية تلخص الوضع الحقيقي (شاكر و فتاوي، 2006، صفحة 08) للعلاقة القائمة بين هذه المتغيرات، فيتضح من هذا أن الغرض من بناء النموذج هو دراسة العلاقة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة و المتغيرة التابعة وبإسقاط هذا الغرض على متغيرات دراستنا فإنه يكون بذلك الدعم المالي الاستثماري - المقدم من طرف الوكالة - متغيراً مستقلاً و اما المتغير التابع يعبر عنه بمساهمة هذه الوكالة في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على المناصب المستحدثة من قبلها، وعلى هذا الأساس فإن الصيغة الخطية للنموذج تكون من الشكل التالي :

$$CAEPME = b_0 + b_1 * AIF + U$$

حيث :

CAEPME ← مساهمة الوكالة في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

AIF ← الدعم المالي الاستثماري المقدم عن طريق الوكالة

 b_1, b_0 ← تعبر عن معاملات المتغيرات المستقلة U ← متغير عشوائي يسمى بحد الخطأ أو التشويش

ولتقدير معاملات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغيرة باستخدام برنامج 10 eviews حيث كانت نتائج تقدير النموذج الخطي كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : نتائج تقدير النموذج الخطي لأثر الدعم المالي الاستثماري المقدم عن طريق الوكالة ANDI على

مساهمتها في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Dependent Variable: CAEPME

Method: Least Squares

Date: 12/15/20 Time: 20:28

Sample: 2002 2019

Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10601.62	3943.069	2.688673	0.0161
AIF	0.078052	0.003628	21.51242	0.0000
R-squared	0.966582	Meandependent var		71934.00
Adjusted R-squared	0.964493	S.D. dependent var		61329.30
S.E. of regression	11556.40	Akaike info criterion		21.65231
Sumsquaredresid	2.14E+09	Schwarz criterion		21.75124
Log likelihood	-192.8708	Hannan-Quinn criter.		21.66595
F-statistic	462.7841	Durbin-Watson stat		2.543517
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات 10 Eviews

$$\begin{aligned} \text{CAEPME} &= 10602 + 0.078 * \text{AIF} \\ T_c & (2.68) \quad (21.51) \\ R^2 &= 0.96 \quad F=462.78 \quad DW=2.54 \end{aligned}$$

حيث CAEPME تمثل القيمة المقدرة لمساهمة الوكالة (ANDI) في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3-2- التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال النموذج المقدر يمكن تفسير مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تقديمها للدعم المالي الاستثماري لهذه المؤسسات بما يلي :

- في حالة عدم تقديم الوكالة ANDI لدعم المالي الاستثماري لهذه المؤسسات فإنه يوجد آليات أخرى تسمح بخلق ما قيمته 10602 منصب شغل و بالرجوع إلى مهام الوكالة فإنه يمكن تشخيص بعض هذه الآليات مثل تقديم المرافقة عن طريق توفير خدمات تحفيزية كمتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع وكذا الاشراف على الاعلام و التحسيس في لقاءات الاعمال إضافة إلى التحفيز الضريبي .
- تدل الإشارة الموجبة للمتغير المستقل (AIF) على وجود علاقة طردية بينه و بين المتغير التابع (CAEPME) ، حيث إذا تغير الأول بوحدة واحدة زادت الثاني ب 7.8 % ، ومع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين وحدة كل منهما فإن الوكالة تحتاج إلى تقديم ما قيمته واحد مليار دينار جزائري كدعم مالي استثماري من أجل زيادة مساهمتها في مناصب الشغل ب 78 منصب.

3-3- التحليل الاحصائي للنموذج:

3-3-1- معامل التحديد:

إن معامل التحديد $R^2 = 0.96$ يدل على أن 96.65 % من التغيرات الحاصلة في مساهمة الوكالة (ANDI) في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CAEPME) سببها التغير الحاصل في الدعم المالي الاستثماري (AIF) المقدم من قبل هذه الوكالة طيلة فترة الدراسة ، وأما النسبة المتبقية 3.35 % تمثل العوامل الاخر التي لم تدرج في النموذج ، ومنه فإن هذا النموذج له قدرة تفسيرية قوية أي أنه مقبول مبدئياً.

3-3-2- اختبارات المعنوية للنموذج:

3-3-1- اختبار ستودنت T test:

الملاحظ من الجدول رقم 04 أن قيمة ستودنت المحسوبة T_{cal} للمعاملات المتغيرات أكبر من القيمة الجدولية $T_{tab}(16, 0.05) \approx 2.14$ ، حيث $N=18$ ومستوى معنوية 5% ، كما أن احتمال الخطأ للمتغيرات أقل من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة معنوية بين الدعم المالي الاستثماري (AIF) ومساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CAEPME).

3-3-2-2-اختبار فيشر F test:

يقيس هذا الاختبار المعنوية الكلية للانحدار، حيث يحاول أن يجيب على السؤال "هل أفلح المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع؟"، وهذا من خلال مقارنة قيمة فيشر المحسوبة (F_{cal}) بالجدولة (F_{tab}) عند مستوى معنوية 0.05 ودرجتي حرية $\alpha_1 = K = 1$ ، $\alpha_2 = N - K - 1 = 16$ حيث $K = 1$ و $N = 18$. نلاحظ بأن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 462.78$ أكبر من القيمة الجدولية $F_{tab}(1, 16, 0.05) = 4.49$ مما يدل على أن معادلة خط الانحدار جيدة ومقبولة إحصائياً، وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير العلاقة المدروسة بين (AIF) و (CAEPME).

3-3-3-تشخيص النموذج:**3-3-3-1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

أظهرت نتائج عملية التقدير السابقة أن القيمة المحسوبة لـ D-W تساوي $d_{cal} = 2.54$ وهي تقع ضمن المجال $[d_u, 4 - d_u]$ ، حيث تمثل d_u القيمة الجدولية العليا لـ D-W وبما أن عدد المشاهدات $N = 18$ وعدد المتغيرات المستقلة $k = 1$ وبمستوى معنوية 0.05 فإن $du = 1.39$ أي أن d_{cal} تقع ضمن المجال $[1.39, 2.61]$ وهو المجال الذي تقبل فيه الفرضية (H_0) أي أن معادلة الانحدار تخلو من وجود أي ارتباط ذاتي متسلسل بين الأخطاء، وهذا يقودنا إلى القول أن النموذج مقبول.

3-3-3-2-اختبار عدم ثبات التباين:

بما أن القيمة الاحتمالية Probable المقابلة لـ $obs^*R\text{-squared}$ هي 0.13 أي أكبر من مستوى معنوية 5% فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود مشكل عدم ثبات تباين للبواقي في النموذج حسب اختبار Harvey وهو اختبار لـ multiplicative heteroskedasticiy أي أنه لا توجد مشكل من النوع عدم تجانس التباين الجذائي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Harvey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.210846	Prob. F(1,16)	0.1565
Obs*R-squared	2.185249	Prob. Chi-Square(1)	0.1393
Scaled explained SS	1.131940	Prob. Chi-Square(1)	0.2874

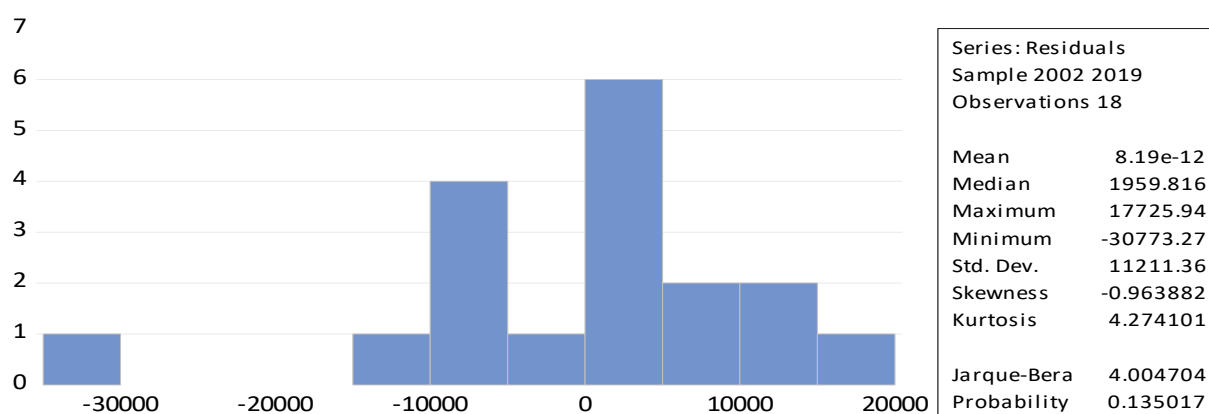
المصدر: مخرجات Eviews 10

3-3-4-جودة واستقرارية النموذج:**3-3-4-1-اختبار التوزيع الطبيعي:**

لنؤكد من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Ber كما هو مبين في الشكل رقم 04 أدناه، حيث أظهرت نتيجة الاختبار أن $(\alpha > 0.05)$ أي أنها غير معنوية وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي هذا من جهة و من جهة أخرى فإن قيمة $J-B = 4.00$ وهي أقل من $\chi^2 = 5.99$ وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع لتوزيع طبيعي.

عنوان المقال: أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

الشكل رقم 04 : اختبار التوزيع الطبيعي

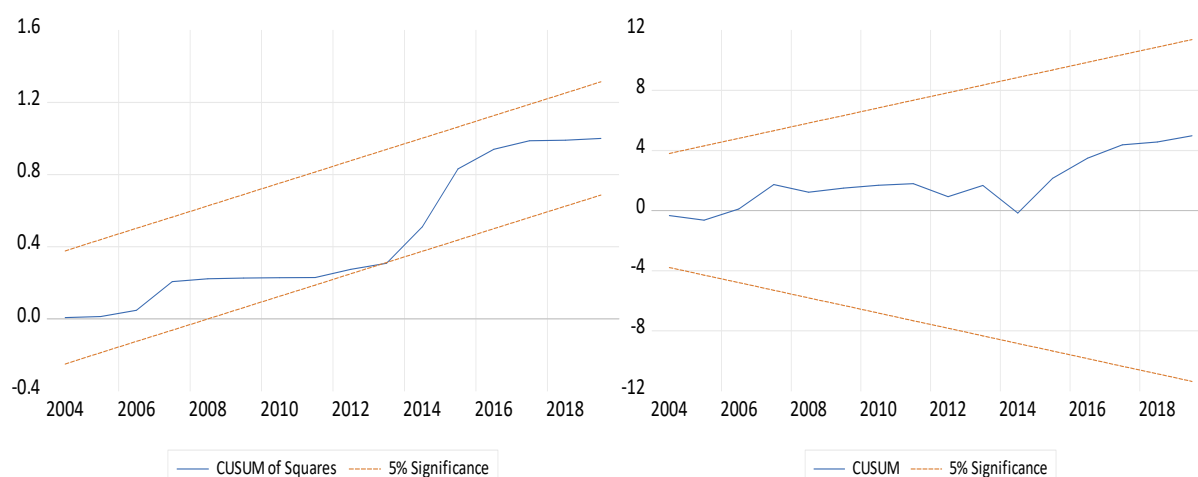


المصدر : مخرجات Eviews 10

3-3-4-2- اختبار استقرارية النموذج :

باستخدام CUSUM test و CUSUM of squares test كما هو مبين في الشكل رقم 05 أدناه ، نلاحظ أن التمثيل داخل مجال المعنوية ، أي نقبل بأن النموذج مستقر عند مستوى معنوية 0.05 .

الشكل رقم 05 : استقرارية النموذج



المصدر : مخرجات Eviews 10

الخلاصة :

ختاماً فإننا استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصادياً و احصائياً يمكن استخدامه لقياس مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تقديمها الدعم المالي الاستثماري ، كما يمكن استخدامه في مجال التنبؤ إذ تجاوزت القدرة التفسيرية له 96 % ، هذا فقد توصلت الدراسة إلى النتائج المبينة أدناه.

نتائج الدراسة :

- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمواً مستمراً طيلة فترة الدراسة بالنسبة لكل من عدد هذه المؤسسات والذي يقدر بـ 1193339 مؤسسة وكذا العمالة المشتغل بها والتي تقدر بـ 2885651 عامل وهذا في نهاية شهر ديسمبر 2019.

- نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتبع مسار تصاعدي بلغت أعلى قيمة لها سنة 2019 وهي تقدر بحوالي 45% من إجمالي التشغيل بالمؤسسات محل الدراسة.
- توجد آليات غير الدعم المالي الاستثماري تتخذها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تسمح لها بخلق ما قيمته 10602 منصب شغل حيث تشمل هذه الآليات تقديم المرافقة و الخدمات المعنوية مثل متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع وكذا تقديم الاستشارة عن طريق الاعلام وتحسيس في لقاءات الاعمال.
- وجود العلاقة الطردية بين الدعم المالي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ومساهمتها في التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تحتاج إلى تقديم ما قيمته واحد مليار دينار جزائري في شكل دعم لهذه المؤسسات وفي المقابل تقوم هذه الاخيرة بتشغيل 78 شخص.
- برغم مما أظهرته النتائج القياسية للنموذج حول وجود العلاقة الطردية بين هذا الدعم و المساهمة إلا أن هذه الاخيرة تعد مرتفعة التكلفة إذ تحتاج الوكالة إلى ضخ ما قيمته 12.83 مليون دينار جزائري كدعم من أجل زيادة مساهمتها في التشغيل بمنصب واحد فقط هذا من الناحية القياسية أما من الناحية الفعلية فإن الدعم يتراوح ما بين 6 إلى 14 مليون دينار جزائري من أجل المساهمة في التشغيل بمنصب واحد فقط.

توصيات الدراسة:

- عليان النتائج السابقة فإنه يمكن تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي من شأنها أن تعمل على تخفيض هذه التكلفة و زيادة المساهمة في نفس الوقت.
- استهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لدعم المشاريع التي تحتاج إلى توظيف 50 عامل فما فوق وبأقل مبلغ ممكن .
- تركيز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) على تسهيل ممارسة الاعمال و إنجاز المشاريع الأكثر استحداثا لمناصب الشغل من خلال الاعلام و التحسيس في لقاءات الاعمال و كذا تقديم دورات تدريبية لرواد الاعمال .
- توفير صيغ التمويل الاسلامي على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والتي ليست محل خلاف بين المذاهب من اجل إشراك شريحة واسعة من المواطنين في عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبالتالي الرفع من حجم المشاريع الاستثمارية ومن تم استقطاب أكثر عمالة في هذه المؤسسات .
- خلق بيئة استثمارية وقانونية من خلال إعداد استراتيجيات وطنية تعمل على تشجيع الابتكار والابداع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يجعل المشروع قادرا على النمو والاستمرارية الامر الذي يضمن استقطاب أكبر عمالة ممكنة.

الهوامش والمراجع:

المراجع باللغة العربية :

1. الامر رقم 01-03 . (20 أوت، 2001). المتعلق بتطوير الاستثمار . الجريدة الرسمية(47)، 09.
2. القانون رقم 01-18 . (12 ديسمبر، 2001). المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . الجريدة الرسمية(77)، 02.
3. القانون رقم 02-17 . (10 جانفي، 2017). يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية(02)، 05.
4. المرسوم التشريعي رقم 93-12 . (05 أكتوبر، 1993). المتعلق بترقية الاستثمار . الجريدة الرسمية(64).
5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2013). نبذة عن الوكالة، من نحن. تاريخ الاسترداد 30 نوفمبر، 2020، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos>
6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (أفريل، 2017). نبذة عن الوكالة، مهام الوكالة. تاريخ الاسترداد 2020 نوفمبر، 30، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi>

عنوان المقال: أثر هيئات الدعم والمرافقة على التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

7. أنفال نسيب، و جمعة خير الدين. (2019). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003-2018). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 13(01)، 207-232.
8. بودالي محمد، و بن حميدة هشام. (2016). أثر التحفيز الجبائي على الاستثمار والتشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (دراسة مقارنة بين ولايتي البويرة وبومرداس). مجلة دراسات جبائية، 04(01)، 57-80.
9. بوقفة عبد الحق، و كمال رزيق. (2018). دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012. الدراسات الاقتصادية والمالية، 01(06)، 194-210.
10. دامودار جوجارات. (2015). الاقتصاد القياسي (الجزء الأول). (هند عبد الغفار عودة، و عفان عاي حسن الدش، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
11. رديف مصطفى، و مراد إسماعيل. (2020). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000 - 2018. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11(02)، 197-213.
12. عتيق الشيخ. (2019). تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1990-2015 (أطروحة دكتوراه). 219. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، وهران: جامعة محمد بن أحمد.
13. فارس عباد شاكور، و عزت فتاوي. (2006). مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي. الفيوم: دار العلم و النشر.
14. محمد محمود عطوة يوسف. (2002). الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق (الإصدار رقم 01). المنصورة: دار الكتب المصرية (المكتبة العصرية).
15. مفهوم سياسة التشغيل. (20 06، 2015). مقالات الاساتذة. تاريخ الاسترداد 14 نوفمبر، 2020، من جامعة كربلاء كلية العلوم السياحية: <http://tourism.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/06/20>
16. مولاي لخضر عبد الرزاق. (2012). تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 10(10).
17. نضال يدروج، و ياسين العايب. (2020). آليات و أجهزة إستراتيجية التشغيل الداعمة للمبادرات المقاولاتية و أثرها على مستويات التشغيل والبطالة خلال الفترة 2005-2016. مجلة الاقتصاد و الاحصاء القياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 17(02).

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Biru Ashenafi, G. (2014). The Impact of Subsidy on the Growth of Small and Medium Enterprises (SMEs). Journal of Economics and Sustainable Development, 05(03), 178-188.
2. Ministère de l'Industrie. (2012, juin). Bulletins d'information statistique de la PME N° 14, Données de l'Année 2008. Consulté le novembre 24, 2020, sur Ministère de l'Industrie : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>
3. Ministère de l'Industrie. (2020, Avri). Bulletins d'information statistique de la PME N° 36, Données de l'Année 2019. Consulté le novembre 24, 2020, sur Ministère de l'Industrie: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>